المحاضرة الثامنة: السياسة الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية من 1956 إلى 1958

قبل عودة الجنرال "شارل ديغول" إلى سدة حكم فرنسا من جديد على اثر انقلاب 13 ماي 1958 ومجي الجمهورية الفرنسية الخامسة انتهجت حكومات الجمهورية الرابعة المتعاقبة للقضاء على الثورة الجزائرية مجموعة من الإجراءات العسكرية خلال الفترة الممتدة من 1956 إلى 1958 تتمثل في:

أ – حشد القوات العسكرية:

1 – زيادة تعداد الجيش الفرنسي:

بعد هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955، وبعد تعيين "روبير لاكوست" سنة 1956 تواصلت الإمدادات العسكرية الفرنسية بالجزائر، حيث ارتفع عدد الجنود الفرنسيين إلى حوالي 190 جندي، ووصل في شهر نوفمبر من نفس السنة إلى حوالي 360 ألف جندي، وتكوّنت هذه التعزيزات من الوحدات العائدة من الهند الصينية المتمثلة في الفيلق الأجنبي الثالث للمشاة ونصف الزمرة 13 للفيف الأجنبي والكتيبة الأولى الأجنبية للمظليين، وأيضا الفرقة الاستعمارية المغربية للمشاة التي نزلت بوهران في أفريل 1956، وتدعمت أيضا بالفرق العسكرية المتواجدة في الأراضي الألمانية وبشرق فرنسا مثل الفرقة 11 و12 للمشاة المتحركة، والفرقة 5 المجنزرة والفرقة 7 الميكانيكية السريعة، وفرق النخبة من القناصة الألبيين. وفي يوم 16 مارس 1956 أصدرت حكومة "غي مولي" (*Guy Mollet*) مرسوم نصت مادته الخامسة على السماح واتخاذ كل التدابير والإجراءات التي تراها ضرورية لإعادة الأمن كنقل الاحتياط للجزائر وتمديد مدة الخدمة العسكرية والإجبارية في الجيش الفرنسي إلى 24 شهرا وتخفيض سن القبول في الجيش الفرنسي من 21 إلى 20 سنة، فتم استدعاء حوالي 200 ألف جندي مسرح، كما تمّ استدعاء وحدات الجيش الفرنسي في كل من تونس والمغرب والوحدات المشاركة في حرب السويس، وبذلك وصل العدد الإجمالي لقوات الجيش البري الفرنسي في الجزائر في شهر أكتوبر 1957 إلى حوالي 396 ألف جندي. وإذا كانت سنة 1957 تمثل أزهى مراحل الثورة بسبب نشاط جيش التحرير الوطني المكثف فإن الجيش الفرنسي بمختلف تشكيلات حيث بلغ إلى حوالي (451500 جندي) موزعين كما هو مبين في الجدول الآتي:[1]

الجيش الفرنسي	العدد
القوات البرية	396000 جندي
القوات الجوية الخاصة	31000 جندي
القواة الجوية (مشاة)	1000 جندي
القوات البحرية الخاصة	9000 جندي

[1] قويدر حفصية، ((استراتيجية فرنسا العسكرية في القضاء على الثورة التحريرية))، **مجلة المتحف**، مرجع سابق، ع: 12، نوفمبر 2020، ص ص: 16 -17.

القوات البحرية (مشاة)	3000 جندي
المجموع	451500 جندي

إلى جانب الجيش الفرنسي بمختلف تشكيلاته كانت هناك قوات إضافية تساعده من فرق الجندرمة والشرطة والدفاع الذاتي والمقاطعات والوحدات الإقليمية للمستوطنين وغيرها وهي موزع كما هي في الجدول:

قوات إضافية	العدد
فرق التدخل السريع	50000 جندي
فرق حماية الإقليم	163000 جندي
المدارس والمعاهد العسكرية	6500 جندي
قيادة الأركان	10000 جندي
المراقبة	20000 جندي
المنشآت والخدمات	100000 جندي
المجموع	349500 جندي

في شهر أفريل 1957 كان مجموع القوات البرية من 223 كتيبة مشاة و26 فرقة خيالية، و9 فيالق مدفعية و50 سرية جندرمة.[1]

2- سلاح القوات الفرنسية:

للقضاء على الثورة منذ اندلاعها سخرت الحكومات المتعاقبة كل امكانياتها لسد حاجيات المؤسسة العسكرية من الأسلحة والعتاد المتطور، وبدأت تتخلى عن الأسلحة القديمة التي تعود إلى الحرب العالمية الثانية وتعويضها بالسلاح الجديد بداية من سنة 1956، كما استعملت القوات الفرنسية أسلحة الحلف الأطلسي بكل أنواعها بداية من سنة 1955 إذ جندت لحربها في الجزائر 60 ألف جندي للحلف الأطلسي مزودين بعتادهم الحربي خاصة سلاح الطيران المتمثل في 700 طائرة منها 120 طائرة استكشافية و200 طائرة عمودية، واستفادت البحرية الفرنسية من أجهزة الرادار والمعلومات الآتية من الأسطول السادس الأمريكي. كما قدمت منظمة الحلف الأطلسي مساعدات للجيش الفرنسي من أجل القضاء على الثورة التحريرية تمثل في:

- إرسال 3 فرق فرنسية مخصصة للحلف الأطلسي إلى الجزائر.
- منح فرنسا أسبقية منذ 195 للتزويد بالطائرات العمودية من نوع (سيكورسكي) للقيام بالعمليات الحربية ضد وحدات جيش التحرير الوطني.
- تزويد فرنسا في شهر جوان 1956 بطائرات عمودية من نوع (*Boeing Vertol H-21*) واستلمت في شهر جوان 50 طائرة من نوع (T60).

---

[1] قويدر حفصية، المرجع السابق، ص: 17.

- أعانت الطائرات المائية الأمريكية البحرية الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط، ووضعت تحت تصرف البحرية الفرنسية حاملات الطائرات.
- اعتبر الحلف الأطلسي خلال اجتماع مجلسه يوم 27 مارس 1956 نفقات الحكومة المخصصة لحربها ضد الجزائر مسجلة في فصل المساهمة الفرنسية في ((الدفاع المشترك)).

استعمل الجيش الفرنسي للقضاء على الثورة كل أنواع الأسلحة الطائرات والسفن الحربية والمدفعية والألغام، ووسائل المواصلات والتنصت ... وغيرها، وحتى المواد المحظورة مثل النابالم فقد كان الجيش الفرنسي في الجزائر يمتلك أزيد من 50 ألف آلية وعسكرية متعددة الأحجام والمهام، منها سيارات الجيب والشاحنات من (*SIMCA*) و (*RENAULT*) و(*CLTROEN*) وشاحنات الاستطلاع الأمريكية من نوع (*FORD*) وسيارات مجهزة بالمدافع والرشاشات الثقيلة والخفيفة وبقاذفات الصواريخ بالإضافة إلى المصفحات والدبابات من (*CHAR D'ASSAUT*) والمدافع الرشاشة من نوع (24/29) و(الفانبار)، ولنقل الجنود الفرنسيين استعملت شاحنات من نوع (*GMC*). كما تم تسليح أفراد القوات البرية بأسلحة فردية متطورة مثل المسدس الرشاش من نوع ()المزود بخزان يسع 40 خرطوشة، والبندقية النصف آلية من نوع (*MAS 36*) و (*MAS 49*) والبندقية الأمريكية النصف آلية (*GARA*)، والبندقية الليلية المزودة بمناظير تستخدم الأشعة من فوق الحمراء من نوع (*Carabine*).

وسعت كذلك القيادة العسكرية الفرنسية في تعزيز سلاح الطيران العسكري لاعتقادها بأنه السلاح الفعال الذي سيقضي على الثوار دون خسائر في صفوفها، وذلك من خلال تحديد مواقع الثوار وتدميرها ونقل عناصر الجيش جوا وإنزالهم في أماكن العمليات، وتوجيه وإرشاد القوات البرية نحو نقاط تمركز القوات المعادية، وفي هذا الإطار برزت أهمية استخدام سلاح الحوامات الذي سرعان ما اكتشف الفرنسيون حاجتهم إليه فراحوا يعقدون الصفقات لشراء هذا النوع من الطائرات، كما خصصت الحكومة الفرنسية مبلغ حوالي 1.5 مليار لشرائها من حلفائهم الغربيين على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.[1]

ازدادت أهمية سلاح الطيران في العمليات العسكرية خاصة مع انتشار الثورة واحتدامها بين سنتي 1956 و 1957، فقامت القيادة الفرنسية العسكرية برفع عدد الجنود التابعين لسلاح الطائرات المتواجدة بالجزائر من (55 ألف جندي) في شهر أفريل إلى (64 ألف جندي) في أكتوبر 1956، كم قامت برفع عدد الطائرات المتواجدة بالجزائر ، والتي كانت في شهر أفريل قد وصلت إلى (750 طائرة) إلى (1400 طائرة) بعد أشهر، وهي الطائرة التي كانت من نوع (T6) وأيضا الطائرات الحاملات للقنابل من نوع (B26)، وطائرات من نوى أخرى.

[1] قويدر حفصية، المرجع السابق، ص ص: 18-19.

وفي شهر ماي 1956 أعلن المقيم العام الفرنسي "روبير لاكوست" عن تزويد سلاح الطيران الفرنسي بـ (17 طائرة) هيليكوبتر ثقيلة و'100 طائرة) خفيفة، كما زود في بداية شهر أوت 1957 بـ (370 طائرة) من بينها (303 طائرة) أمريكية. وقد دعم الطيران الحربي الفرنسي بتجهيزات وأسلحة حديثة جدا مثل القنابل الموجهة عن بعد، وأجهزة رصد دقيقة جدا، كما استخدم القنابل الفسفورية وقنابل النابالم المحرمة دوليا في مواجهة جيش التحرير الوطني والمواطنين العزل. أما عن القواعد الجوية فقد قامت القيادة الفرنسية ببناء مطارات جديدة قادرة على استقبال الطائرات الحربية المتطورة، فاشتهرت بعضها من بينها:

- قاعدة وهران – السانية؛ وهي قاعدة مجهزة بطائرات مطارة مقنبلة وبعد من المروحيات مهمتها تغطية الحدود المغربية والجزائرية.
- قاعدة عنابة؛ وهي متخصصة في الاعتراض بواسطة طائرة مطاردة ومقنبلة مهمتها مراقبة الحدود الجزائرية التونسية.
- قاعدة الجزائر – الدار البيضاء؛ وهي متخصصة في نقل القوات المحمولة جوًا.
- إضافة إلى قواعد أخرى كقاعدة البليدة بوفريك، عين أرنات، حاسي مسعود ورقلة.

ومن جهتها؛ ساهمت القوات البحرية الفرنسية في محاولة القضاء على الثورة التحريرية إذ كانت تقوم بمراقبة السفن وتفتيشها، كما قامت بالمشاركة في العمليات البرية وذلك من خلال عمليات الإنزال على السواحل واستخدام سلاح المدفعية من عيار (220 ملم) في قنبلة المناطق والقرى والمداشر، من موانئ بجاية وسكيكدة والمرسى الكبير.[1]

3 – العمليات السكرية:

إضافة إلى العمليات التي سبقت سنة 1956 قام الجيش الفرنسي خلال هذه السنة (عملية الأمل والبندقية) التي شنها على المنطقة الثالثة، والتي هي عبارة عن عملية تمشيط واسعة في منطقة القبائل انطلقت يوم 28 أفريل 1956 وبلغت دروتها شهر ماي 1956، شارك في العملية 30 ألف جندي والعشرات من قاذفات وطائرات الهليكوبتر.

كما قام الجيش الفرنسي بالجزائر بحوالي 269 عملية عسكرية ما بين شهري ماي وجوان 1958 شاركت فيها 444 كتيبة عسكرية باءت بالفشل. كما أردفت العمليات بتكتيك تكثيف العمليات العسكرية وبتكتيك عسكري أخرى. عرف بسياسة (التربيع والتمشيط). والتي تقضي بتقسيم البلاد إلى مناطق مربعة محددة المساحة وحصارها وتطهيرها الواحدة تلوى الأخرى عن طريق تمشيطها مع نشر سلسلة من الحاميات المتنوعة ومراكز المراقبة الدائمة التي تسمح في آن واحد من حماية مراكز تجمع

[1] قويدر حفصية، المرجع السابق، ص ص: 19 -20.

الأوروبيين والعملاء والخونة، زيادة على الأملاك والمباني العمومية والخاصة وطرق المواصلات الاستراتيجية المستهدفة على الدوام من قبل وحدات جيش التحرير الوطني.[1]

ب - إنشاء المصالح الإدارية المختصة (SAS):

ظهرت المصالح الإدارية المختصة (*Les Sections Spécialisées Administratives*) ويرمز لها بالحروف (*S.A.S*) رسميا في الوثائق الفرنسية لأول مرة، في القرار الذي وقعه الوالي العام جاك سوستيل بتاريخ 26 سبتمبر 1956، الذي أنشأ هذه المصلحة وألحقها بالديوان العسكري التابع للحكومة العامة، وهو القرار الذي أوضح في مادته الرّابعة مهام ضباط هذه المصلحة، والتي بموجبها نقلت السّلطات المدنية للإداريين إلى أشخاص عسكريين، ستتوسع صلاحيات هؤلاء الضباط أكثر بصدور مرسوم 8 جويلية 1957 الذي نقل لهم اختصاصات ضباط الشّرطة القضائية.

ولكن فكرة إنشاء هذه المصالح تجسدت أول مرة في 30 أفريل 1955، عندما أنشأ الوالي "جاك سوستيل" قيادة مدنية وعسكرية في الأوراس وتعيين الجنرال "بارلانج" (*Parlange*) لقيادتها، وقد خول هذا المنصب للجنرال الإشراف على السلطات المدنية والعسكرية بما فيها الإدارة والشرطة وكل الفرق العسكرية المتواجدة بالناحية الشرقية، ولما كان هذا الجنرال من ضباط الشؤون الأهلية القدماء، فقد كلف من قبل "جاك سوستيل" بالقيام بعملية نموذجية قوامها 14 ضابطا من الشؤون الأهلية و9 ضباط من الشؤون الصحراوية، كان الجنرال قد استقدمهم من المغرب بعد أن أجروا تكوينا قصير المدى، يؤهلهم للقيام بالوظيفة المحددة لهم، ويكونون قلب فرنسا النابض في كل دوار. وقد لعب كل من المفتشون العامون الثلاثة: "بارلانج" (*Parlange*) و"بورتيو" (*Portiot*) و"تيرونيه"(*Teronier*) وهم من قدماء مصلحة الشؤون الأهلية دورًا مؤثرًا على الحاكم العام، للمضي قدًا في تجسيد أفكارهم، وخاصة وأنهم كانوا ضمن الحاشية المقربة له، التي تقرر السياسة العامة الواجب إتباعها لمعالجة القضية الجزائرية.[2] وعرفت هذه المصالح ارتفاعا في عددها، في الوقت الذي كان عددها سنة 1955 ارتفعت في سنة 1956 إلى 400 مكتبا، ثم وصلت من شهر جانفي 1957 إلى جويلية 1958 إلى 590 مصلحة.[3]

كان الدور الأساسي لضباط لصاص هو الاحتكاك بالمسلمين الجزائريين في الرّيف والتّقرب منهم بهدف الحصول على معلومات منهم حول الثورة والثّوار تمكن القوات العسكرية الفرنسية من القضاء عليها، وهذا بمقابل خدمات اجتماعية تقدم لهم في صورة توفير العمل والغذاء والتعليم بغرض تحسين مستوى معيشتهم. فكان دور لصاص شبيها إلى حد كبير بدور المكاتب العربية سواء من حيث

---

[1] قويدر حفصية، المرجع السابق، ص: 21.

[2] الغالي الغربي، مرجع سابق، ص ص: 174-175.

[3] نفسه: ص: 176.

تسييرها من طرف ضباط عسكريين أو من حيث حلولها محل السّلطات الإدارية المختصة التي تفرغت بالخصوص لتطويق الثورة وعزلها عن الشعب، وكذلك تصفية جيش التحرير الوطني.[1]

ج – إنشاء المناطق المحرمة:

من الإجراءات القمعية التي اعتمدت عليها الاستراتيجية الفرنسية للقضاء على الثورة إنشاء ما يسمى بالمناطق المحرمة، كان ذلك مع اندلاع الثورة التحريرية إذ أصدرت يوم 12 نوفمبر 1954 قرارا يقضي بإقامة منطقة محرمة في الأوراس، حيث قام سلاح الطيران الفرنسي برمي مناشير يأمر فيها سكان هذه المنطقة باللجوء إلى منطقة معينة في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام. وبعد تعيين روبير لا كوست حاكما عاما على الجزائر ، قام الأخير بإصدار قرار يوم 12 فيفري 1956 يقضي بإنشاء المناطق المحرمة في الأماكن الاستراتيجية التي تتمركز فيها وحدات جيش التحرير الوطني في الجبال والغابات والمناطق الحدودية والشرقية والغربية وكل المناطق التي أطلقت عليها السلطات الاستعمارية اسم (المناطق المتعفنة) والتي تمتاز بتضاريسها الوعرة التي تصعب على الجيش الاستعماري مراقبتها والسيطرة عليها.

ومع بداية سنة 1957 اتسعت رقعة المناطق المحرمة فشملت الأوراس ، الشمال القسنطيني، القبائل، الونشريس، والولاية الخامسة والأطلس الصحراوي. كان الجيش الفرنسي يقوم بعد إجبار السكان على الرحيل وإرغامهم على التخلي على ممتلكاتهم بحرب إبادة والتدير الكلي للمنازل والممتلكات والمحاصيل الزراعية والحيوانات والغابات، إذ حول الجيش الفرنسي هذه المناطق إلى حقل تجارب للعديد من الأسلحة المحرمة دوليا مثل قذائف النابالم والغازات الخانقة التي كانت تقذفها مدافع الطائرات العسكرية الفرنسية.[2]

د – إنشاء خط موريس المكهرب:

في سنة 1957 تقدم وزير الدفاع الفرنسي "إندري موريس" (*André Morice*) بمشروع إلى البرلمان الفرنسي في بناء خط أسلاك مكهرب بالحدود الغربية والشرقية، بعد أن أصبحت المغرب وتونس قاعدتين خلفيتين للثورة الجزائرية بهدف خنقها وقطع إمدادات الأسلحة عن رجالها، وبعد إنجازه أشتهر باسمه.

ويمتد ط موريس بالحدود الشرقية من الشمال إلى الجنوب من عنابة إلى ابن مهيدي، الذرعان، شيحاني، بوشقوف، المشروحة، سوق أهراس، مدوروش، مرسط، الكويف، تبسة، بئر العاتر، وادي سوف ويغطي مسافة طولها (450 كلم).

---

[1] عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954- 1962)**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 234.

[2] قويدر حفصية، المرجع السابق، ص: 21.

أما من الناحية الغربية فإنه ينطلق من مرسى ابن مهيدي شمالا ويصل إلى مدينة بشار مرورا بالمشرية وفقيق وبني ونيف والعبادلة ومغنية والعريشة وعين الصفراء ويقدر طوله 750 كلم، فالخط الغربي لا يمر على الحدود مباشرة بكماله وإنما حسب طبيعة الأرض، وحسب الأهداف التي يمكن أن يحميها ففي الشمال يبتعد عن الحدود الغربية بحوالي 3 إلى 4 كلم، بينما في مناطق أخرى يصل هذا البعد إلى (100 كلم)، ولا يتشابه في عرضه في كل المناطق التي مر بها، بل نجده يتراوح بين الاتساع والضيق، وهذا حسب ظروف كل منطقة يعبرها، وحسب الأهداف المحددة من الإدارة الاستعمارية بدقة، مما يدل على أن الدراسات الأولية لإنجاز الخط، كانت مطبوعة بالطابع العلمي متوازية ومنسقة مع الاستراتيجية العسكرية الفرنسية. ففي بعض الأحيان يصل عرض الخط إلى حوالي 60 مترًا وقد يصل إلى 80 متر في أقصى عرض له، وقد يتقص إلى 6 أمتار ونصف. ويربط بالخط الحدودي حوالي 80 ألف عسكري مدججين بأحدث الأسلحة والمعدات للدفاع، ومن أي تسرب للذخيرة الحربية من طرف المجاهدين.[1]

مهما يكن فإن أشغال إقامة هذا الخط بدأت أواخر سنة 1956 واكتملت عام 1957، وكان الخط يتكون من أسلاك شائكة وخيوط أعمدة بث فيها التيار الكهربائي تتراوح طاقته بين 5000 و7000 فولت بعرض يتراوح ما بين 6 و12 مترقط يصل إلى 60رمتر في بعض المناطق الاستراتيجية الحساسة. كما زرعت أرضيته بالألغام المختلفة الأحجام، الفردية فيها والجماعية (مين دنكري، ومينة القوطي)، هذا الأخير كان يستعمل في الغالب في وسط الأسلاك الشائكة لأن له خيوطا شبيهة بخيوط الأسلاك ويتخذ شكل النباتات الموجودة في الأسلاك الشائكة حتى لا يراه المقتحم، وقد وضعت هذه الألغام على طول الأسلاك بمعدل 50 ألف لغم في كل 20 كلم، وكانت الأسلاك متصلة بمراكز المراقبة هذه الأخيرة التي كانت مزودة بأجهزة دراية، وكان الخط معززا من الجانبين بالألغام والأسلاك الشائكة، وداخل الخطوة المكهربة توجد أسلاك دائرية على شكل لولبي. وعن المراكز الآنفة الذكر فقد أقيمت على طول الخط، وهي محصنة يبعد عن بعضها البعض بكلومترين ونصف بحيث تمكن الجنود المقيمين فيها من رؤية بعضهم البعض من مركز إلى آخر، وكانت الطاقة الاستيعابية لكل مركز من 100 إلى 300 مزودين بالمدافع الرشاشة والبنادق الرشاشة ومدافع الهاون عيار 40 و75 ومدافع 105 وتشديدا في الرقابة عزز الخط بالدبابات والمصفحات التي تنتقل ليلا ونهارا دون توقف. ونفس المواصفات تجدها في خط الناحية الغربية.[2]

---

[1] مسعود كواتي، ((مقارنة بين خطي ما جينو وموريس))، **الأسلاك الشائكة**، سلسلة الملتقيات، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبع منشورات القصبة، ص ص: 102 – 103.

[2] الغالي غربي، ((نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية))، **الأسلاك الشائكة**، مرجع سابق، ص ص: 37 -38.

هـ - المحتشدات (مراكز التجمع):

في إطار السياسة الاستعمارية الرامية إلى عزل الثورة عن الشعب بهدف القضاء عليها، عمدت السلطة الفرنسية إلى تسخير كل الطاقات المادية والبشرية ومختلف الأساليب الجهنمية والوصائل القمعية الرهيبة، لجأت إلى إقامة المحتشدات والتجمعات السكانية التي عمت أرجاء البلاد.[1]

وتعود البدايات الأولى لمراكز التجمع إلى مطلع الثورة وبالتحديد إلى شهر نوفمبر 1954 عندما شرعت القوات الاستعمارية الفرنسية بقيادة الجنرال جيل (*Gilles*) المدعومة بالطيران والمدفعية وبحضور وزير الداخلية الفرنسي فرانس ميتران (*François Miterrand*) في تجميع سكان منطقة باتنة بالقوة، حيث كانت الطائرات الفرنسية تحلق في جبال الأوراس المنيعة لتدعو السكان الالتحاق بالأماكن المعينة وبإلغائها المناشير المتتالية والمشحونة بعبارات التهديد والإنذار والوعيد للسكان فيما إذا لم يستجيبوا لذلك خلال المهمة المحددة . غير أن تلك المراكز المحدودة التي أنشأت وقتذاك، لم تكن بالشكل وبالحدة وبالخطورة التي ظهرت في مطلع سنة 1957 عبر أنحاء التراب الوطني يقضي بترحيل سكان الجبال بمختلف الطرق وبأسرع ما يمكن.[2]

وكان إنشاء هذه المحتشدات بجانب الثكنات أو المركز العسكرية المنتشرة في القرى والجبال، وأحيانا نقيم معسكرا في دوار أو دشرة ثم تقوم بجمع السكان حول الثكنة أو المركز بعد أن تحيط بالأسلاك الشائكة والأضواء الكاشفة بحيث تترك مدخلا واحدا أو اثنين بمركز التجمع. كما تعززه بوحدات عسكرية تابعة لفرقة (*SAS*). أما من حيث مقرات الإيواء أو المساكن الجديدة فهي عبارة عن أكواخ منها ما هو مبني بالديس والقش ومنها ما هو مبني بالطوب ومغطى بالقصير، أكواخ تعافها الكلاب، وتأنف الفئران العيش فيها. وقد قسم سكان مراكز التجمع الذين كانوا يخضون لمراقبة أبراج الحراسة إلى مجموعات تتراوح ما بين 500 نسمة و1000 نسمة و5000 نسمة وأحيانا يزيد العدد عن ذلك. مع الإشارة إلى أن عدد الرجال في هذه المراكز كان أقل بكثير من عدد النساء والأطفال. كذلك فإن عدد الأطفال كان أكثر من عدد النساء. [3]

في شهر جويلية 1957 وفي تقديرها لعدد المحتشدين اعترفت القيادة العامة الفرنسية في عاصمة الجزائر بوجود (535.000 نسمة) منها (140.000 نسمة) في منطقة وهران و(95.000 نسمة) في منطقة عاصمة الجزائر و(300.000 نسمة) موزعة بين 250 مركزا في قسنطينة، ولكن موظفي الوفد العام الفرنسي يعترفون من جهتهم بأن الأرقام التي قدمتها في القيادة العامة للرأي العام غير

---

[1] قويدر حفصية، المرجع السابق، ص: 22.

[2] أحسن بومالي، ((مراكز الموت البطيء وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية))، **المصادر**، مجلة يصدرها المركز الوطني للدراسات ولبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ع: 8، ربيع الأول 1424هـ/ماي 2003، ص: 41.

[3] أحسن بومالي، ((مراكز الموت ...))، مرجع سابق، ص: 45.

صحيحة. حيث يقدر الوفد عدد المحتشدين في مقاطعة تلمسان بـ (100.000 نسمة) وليس بـ (70.000 نسمة)، وفي مقاطعة الأصنام (الشلف حاليا) يقدر بـ (130.000 نسمة) وليس بـ (95.000 نسمة).[1]

و - مراكز التعذيب و المعتقلات:

1- مراكز التعذيب:

حولت السلطات الاستعمارية بعد اندلاع الثورة التحريرية كل ضيعات المعمرين، مئات المدارس، والثكنات، والمراكز العسكرية كلها تحولت إلى مراكز تعذيب، تمارس فيها السلطات الاستعمارية أبشع صور التعذيب ضد الموقوفين من الجزائريين.[2] ومن هذه المراكز التي اشتهرت نذكر منها: (فيرمت لحمر) قرب مدينة باتنة، (فيرمت ليكا) قرب المعذر، ومركز أريس و ثنية بعلي(ولقراف) في باتنة، و(الشابور) بخنشلة و(أتروبية) بتبسة و مركز (دوب *dop*) بسطيف و مركز (رأس الوادي) بالبرج، ومركز (بن صاوشه) بسلمان بمسيلة. ثم أنشأ الإدارة الاستعمارية فيما بعد مدرسة (جان دراك) بسكيكدة لتدريس فنون التعذيب افتتحت أبوابها في 11 ماي 1958 فكونت أفواجا وأفواجا من الجلادين تعلموا فيها التفنن في التعذيب بطرق عديدة ليتم توزيعهم على مختلف مراكز التعذيب. التي استعملت فيه كل أبشع صور التعذيب وحشية. من هذه الصور والأساليب: الضرب الشديد الموجع، والصدمات الكهربائية والحرق و الشنق و نهش الكلاب، وقلع الأظافر والجلوس على الزجاج المكسرة، وغطس الرؤوس في أحواض المياه، وشرب مياه الصابون والتجويع لدرجة الموت، إلى غير ذلك من أعمال لا تعد و لا تحص.[3]

2 - المعتقلات:

المعتقل هو المكان الذي كان الفرنسيون يعتقلون فيه الوطنيين وكان الشعب الجزائري أيام الثورة التحريرية يستعمل المعتقل مرادفا للفظ السجن أو الحبس. وكان السجن يطلق على المكان المودع فيه المجرمون و اللصوص . أما المعتقل فقد اقترن بمعنى سياسي خاص بالوطنيين الجزائريين، والوطنيات أيضا، ممن أودعوا السجن. وقد يعني المعتقل أيضا تجميع عدد من المناضلين في مكان

---

[1] أحسن بومالي، ((مراكز الموت ...))، مرجع سابق، ص: 47.

[2] **مجلة أول نوفمبر**، ع: 92 - 93، ص :50. وأيضا ينظر : **تقرير الملتقى الجهوي الثاني للولاية الأول الأوراس لكتابة الثورة المخصص للفترة من 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958**.

[3] عبد المالك مرتاض، **دليل مصطلحات الثورة التحرير الجزائرية 1954- 1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، ص : 80.

محروس غير السجن الكلاسيكي ، وذلك لضيق السجون في الجزائر وفي فرنسا بهؤلاء الوطنيين الذي تكاثر عدد المعتقلين منهم و المحشورين فبلغ عددهم زهاء ملونين.[1]

والاختلاف بينه وبين السجن، أن المعتقل ليس من نوع خاص كما هو السجن، فهو يطلق على كل مكان يجمع فيه الناس، وتقيد حريتهم فيه، ويساقون إليه نتيجة لفوضى طارئة أو لثورة قائمة فلا يتعرض للمحاكمة. إذ يبقون مرهونين بحياة الحوادث الطارئة، ويتعرضون للعذاب النفسي لأنهم ليسوا مجرمين لكي يبت أمرهم. وتختلف حياتهم في المعتقل باختلاف الإدارة التي تسيرهم. ولا يخضعون للباس معين كما في السجن. ويتمتعون ببعض الحريات داخل المعتقل بالاطلاع على الصحف، وبالسماع للإذاعة و بالتنقل في المراقد و بالتفسح في الفناء، وبممارسة الرياضة و بالتعليم الفردي و الجماعي.[2]

وعلى أساس هذا المفهوم، ولما اشتد أوار الثورة بعد اندلاعها في أول نوفمبر 1954، وصمدت في الأوراس أكثر من غيرها. قامت السلطات الاستعمارية بحملات الانتقاء واسعة ممن يتعاطفون مع الثورة أو ممن كانوا يعملون في النظام السياسي سابقا. أخذت بجمع بكل من اشتبهت فيهم من كل المناطق التي امتد إليها الثورة. ففتح معتقلا في (شلال) في شهر ماي 1955، ثم في (الجرف) في شهر أوت 1955. ولم تكتي بهما تبعا لتوسع الثورة و انتشارها وثباتها، فأنشأت معتقلات أخرى يقع أغلبها في الغرب الجزائري في أواخر 1955 ثم بوسوي (الضاية) في 16 أفريل 1955. وكانت السلطات الاستعمارية ترمي من إنشاء هو المعتقلات، هو جمع كل المتعاطفين مع الثورة، بغرض إضعافها و التقليل من سعتها وتوسعها، فكانت كلما لاحظت أن الثورة تمكنت من مكان، إلا وقامت بجمع الذين كانوا يُموينونها، وتعتمد عليهم، فلما صارت السجون مملؤة ، والمحاكم ليس لها وقت بأن تتفرغ للنظر في استكمال الملفات، فقامت بإنشاء المعتقلات التي كانت للإدارة الاستعمارية توفر لها الكثير من الإجراءات التي لا تحتاج إلى البحث الدقيق ولا إلى القاضي، ولا إلى المحاماة، وغير ذلك من جمع ثم حراسة، ثم نقل ثم انتظار للظروف السياسية ولانتصار لثورة أو فشلها.[3]

هناك من يقول أن المعتقلات أقيمت خصيصا لأسرى جيش التحرير، وجبهة التحرير الوطني، أشهرها معتقل (الملاحة) ومعتقل (أولاد عطا لله) قرب مدينة عنابة. تعرض فيها المعتقلون إلى جميع أنواع التعذيب والإهانة و الأشغال الشاقة فمنهم من تعرض للإعدام وآخرون و جهوا إلى معتقلات

---

[1] محمد الطاهر عزوي، ذكريات المعتقلين ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر و الإشهار الجزائر ، 1996، ص:12.

[2] محمد الطاهر عزوي : المصدر السابق، ص ص: 14 -15.

[3] علي كافي، المصدر السابق، ص : 298.

(قصر الطير) و معتقل (الجرف).[1] وإلى جانب المعتقلات السالفة الذكر هناك معتقلات أخرى نذكر منها: عين حمارة، شلالة، سيدي الشحمي، سان لو لودي قرب المدية، البرواقية جنان بورزق، المشرية، بني مسوس، عين وسارة، تدمايت، تفيشونت، بوغار، وكذلك معتقلات أدنى سان موريس.[2]

وكانت السلطات الاستعمارية تختار أماكن المعتقلات، وتقيمها في الأماكن التي لم تمد إليها يد الثورة، وتتمتع بالهدوء والاستقرار، وفي أماكن نائية وخالية من السكان وعلى أبواب الصحراء كمعتقل (شلال) أو في مراكز كانت للجيش الفرنسي في الحرب العالمية الثانية كمعتقل (الجرف) و(بوسوي)، كما تراعي السلطات الفرنسية الحرارة الصيفية و البرودة القاسية في الشتاء عذابا للمعتقلين، وإهانة لهم، وكانت تحيطه بسياج من الأسلاك الشائكة وتزرع القنابل والألغام من ورائها لكي لا يفر منها المعتقلون. وكان كما يختلف التعذيب باختلاف المعتقلات من جهة و باختلاف المعتقلين.[3]

---

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين، **الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة**، قصر الأمم من 8 إلى ماي 1984، الجزائر، م2، ج2، ص: 74.

[2] محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص : 15.

[3] نفسه، ص: 36.